

الإطار العام لمعايير التدقيق الدولية (ISA)

1. تعريف معايير التدقيق الدولية:

عرفت بأنها " هي أنماط يلزم تحققها وأخذها في الاعتبار عند الأداء الفعلي وهي التي يجب أن يراعيها ويلتزم المدقق بها أثناء أداء مهمته المهنية¹ ".
كما تعتبر أنها إحدى المرتكزات الأساسية لعمل المدقق سواء كان داخليا أو خارجيا، وتساهم على مواكبة التطورات التي تحدث في مجال المحاسبة أو التدقيق² .

عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها:

"مصطلح عام يطلق على المعايير التي ستطبق في تدقيق البيانات المالية والمعايير التي ستطبق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات³ ."

2. أهداف معايير التدقيق الدولية⁴:

تحقق معايير التدقيق الدولية العديد من الأهداف تعود بالنفع على المدقق وعلى مهنة التدقيق ذاتها، وعلى مستخدمي تقارير التدقيق ونجملها في الآتي¹:

- تعتبر معايير التدقيق الدستور الذي يلتزم به المدقق عند ممارسته المهنة كما أنها المرشد والموجه له في حالات الاجتهاد وبذلك تساعد على تقليل الاختلاف بين المدقق في الحالات المشابهة؛
- تحدد معايير التدقيق المواصفات الواجب توافرها في المدقق وذلك لحماية المهنة ممن لا يجيدونها وهذا بدوره يرفع من مستوى جودة الأداء المهني؛

¹ محمد السرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري - المعايير والقواعد .-مشاكل التطبيق العملي، ط1 ، المكتب الجامعي الحديث، لبنان، 2007 ص33

² عطاء الله الحسبان، مدى تعامل مدققي أنظمة تكنولوجيا المعلومات بمعايير التدقيق الدولية الخاصة ببيئة أنظمة المعلومات للمحافظة على أمن وسرية المعلومات في البنوك التجارية الأردنية، " المؤتمر الثالث "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول- التحديات والأفاق المستقبلية- كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء الخاصة بالاشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العراق يومي 28 29 افريل 2009 . ص2

³ https://Mouhasaba.3oloum.org/t 89- topic ،، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ماهية معايير المراجعة الدولية، ص1 2023/06/15

⁴ زونية،بال، سهيلة مداني وآخرون، معايير التدقيق الدولية والواقع المهني للتدقيق في الجزائر، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول: واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية 11-12 أفريل 2018 ، ص 6.

- تساعد معايير التدقيق في المراقبة والمحاسبة الذاتية، وكذلك في التقويم الذاتي وتطوير أدائه مع الاتجاهات المعاصرة؛
- تحقق معايير التدقيق الدولية لمهنة التدقيق الثقة والاحترام والتقدير من قبل المهن الأخرى ومن الجهات الحكومية المعنية بها، وكذلك من المنظمات المهنية العالمية؛
- تعتبر معايير التدقيق من الموضوعات التعليمية في كليات التجارة والتي تساعد في تخريج أجيال مراجعين يمزجون بين العلم وأداء المهنة؛

3. الهيئات المشرفة للإصدار (IFAC, IAASB)

1-3 الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

بعد إنشاء IASC في عام 1973 التي اهتمت بوضع معايير محاسبة تنطبق على إعداد الحسابات و تعزيز قبولها في جميع أنحاء العالم، تم تشكيل IFAC في أكتوبر 1977 من 63 منظمة مهنية تمثل 49 دولة مختلفة . لأجل هدف رئيسي هو تعزيز تطوير مهنة محاسبة دوليا باستخدام معايير متجانسة و متناسقة تتعلق بمجالات تدقيق الحسابات و الضمان و التعليم و السلوك و آداب المهنة و المراجعة و التأكيدات و التعليم و المعايير المحاسبية للقطاع العام كما يقوم الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بإصدار وثائق تنظيم عملية تبادل المعلومات في مجال تطوير المعلومات.

2-3 مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولية: IAASB

تأسس المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد (IAASB) في مارس 1978. و كان في السابق يعرف بالجنة الممارسات الدولية لتدقيق الحسابات (IAPC). في سنة 2001، تم إجراء مجموعة من الإصلاحات لـ (IAPC) و أعيد تشكيل (IAPC) كمجلس الدولي لمعايير التدقيق (IAASB). يعتبر مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولية (IAASB) أحد لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) و التي تعتبر المسؤولة عن إصدار، تعديل، توضيح و شرح معايير التدقيق الدولية، حيث يهدف إلى وضع معايير دولية للتدقيق خاصة برقابة الجودة و معايير التأكيد الأخرى . يقوم المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد (IAASB) بإصدار مجموعة من المعايير الدولية للتدقيق و مراقبة الجودة و التدقيق و التأكيدات الأخرى و الخدمات ذات الصلة بهدف زيادة الثقة في مهنة التدقيق و دعم الاستقرار المالي العالمي، كما يقوم المجلس بإنشاء التقارب بين المعايير الدولية للتدقيق و المعايير الوطنية.

4. معايير التدقيق الدولية: ISA

المعايير 200-299:

تتناول هذه المعايير المسؤوليات الأساسية للمدقق المالي ، بما في ذلك الأمور المتعلقة بجودة أعمال التدقيق، و الاتفاق مع العملاء، و التواصل مع الإدارة، و الإجراءات اللازمة بشأن شبهات الاحتيال.

المعايير 300-330:

تتناول هذه المعايير المسؤوليات الأساسية للمدقق المالي فيما يتعلق بإجراءات التخطيط للمهام الرقابية و إعداد برنامج الرقابة.

المعايير 402-450:

تتناول هذه المعايير بعض الاعتبارات الخاصة الواجب مراعاتها من قبل المدقق المالي

المعايير 500-580:

تتناول هذه المعايير المسؤوليات الأساسية للمدقق المالي فيما يتعلق بإجراءات جمع و فحص و توثيق أدلة الإثبات، و اختيار العينات و استخلاص الاستنتاجات الرقابية.

المعايير 600-620:

تتناول هذه المعايير المسؤوليات الأساسية للمدقق المالي عند الاستناد إلى أعمال مدققين آخرين.

المعايير 700-720:

تتناول هذه المعايير المسؤوليات الأساسية للمدقق المالي فيما يتعلق بإعداد تقارير الرقابة الرأي المهني.

المعايير 800-810:

تتناول هذه المعايير أمور متفرقة ذات علاقات بنطاق أعمال الرقابة المالية و مسؤوليات المدقق بشأنها.